

وكانت مصادر إعلامية متطابقة قد ذكرت أن السعودية تدخلت لدى واشنطن لرفع العقوبات عن السودان مقابل إبقاء قواتها في جبهات القتال مع اليمن. وكان اسم الرئيس السوداني متلازماً مع المحكمة الجنائية الدولية؛ فمع كل قمة أو لقاء خارج السودان، كانت تبرز التساؤلات حول تصديق الدولة المضيفة لبروتوكول روما واعتقال البشير.

في 19 تموز/ يوليو الحالي، تقدم البشير بالشكر للسعودية على الجهود التي بذلتها في تحسين العلاقات بين السودان والولايات المتحدة الأميركية، أثناء لقائه بالملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، وولي العهد محمد بن سلمان.

وقال بيان صادر عن الرئاسة السودانية إن البشير استجاب لطلب القيادة السعودية بالاستمرار في التواصل الإيجابي مع الحكومة والأجهزة الرسمية الأميركية خلال الفترة القادمة، من أجل الرفع النهائي للعقوبات المفروضة على السودان، ورفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وحل كافة الإشكالات القائمة بين البلدين.

وكما هو معروف، فإن واشنطن أدرجت السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب عام 1993، بسبب استضافته زعيم «القاعدة» الراحل أسامة بن لادن، ثم أوقفت عمل سفارتها في الخرطوم عام 1996.

الفاتورة الكبيرة التي يدفعها السودانيون، والتي كشف النقاب قبل أيام عن جزء كبير منها، ثمناً لقرار الرئيس عمر البشير الانخراط في معركة السعودية والإمارات في اليمن، لا يبدو أنها مكلفة ميدانياً فحسب. في السياسة، لا أثر جديراً بالذكر لأي مردود لرهان البشير على السير خلف الرياض وأبو ظبي حتى الآن، سوى القرار الأخير للرئيس دونالد ترامب شطب السودان من قائمة منع السفر، مع إصراره قبل أسابيع على تأجيل رفع العقوبات عن الخرطوم، وهو المطلب المحرك لسياسة البشير الخارجية منذ ثلاث سنوات. قرار ترامب رفع السودان من قائمة الحظر آتى، بحسب مصادر غربية، استجابة لمساع إماراتية في واشنطن، ما قد يعطي البشير أملاً بالسير في رهاناته، على الرغم من الفجوة بين العائدات وطموحاته.

الرئيس السوداني مع القيادة السعودية على إنزال القوات البرية السودانية المشاركة في العدوان لمؤازرة القوات السعودية وقوات هادي في صحراء ميدي التابعة لمحافظة حجة شمال غرب اليمن على الحدود السعودية.

وإثر ذلك، توعد رئيس «اللجنة الثورية العليا» في اليمن، محمد علي الحوثي، في آب/ أغسطس الماضي، قوات «الدعم السريع» السودانية بـ«الإبادة». الإعلام الحربي التابع للجيش و«اللجان الشعبية» اليمنية واكب عمليات التصدي للقوات السودانية، وأظهر مشاهد لأعداد كبيرة من قتلى عسكريين سودانيين إلى جانبهم هويات عسكرية، ودبابات وأليات سودانية مدمرة في صحراء ميدي.

وقد تعمّدت الحكومة السودانية إخفاء عدد القتلى الحقيقي كي لا تثير الرأي العام المعارض للمشاركة في الحرب، حيث لقيت أعداد

فقدت الخرطوم 412 عسكرياً في الحرب، بينهم 14 ضابطاً

كبيرة من القوات مصرعها خلال كسر الجيش و«اللجان الشعبية» الهجمات المتكررة لتلك القوات، مسنودة بغطاء جوي سعودي مكثف باتجاه صحراء ميدي على الحدود مع جيزان.

إلى ذلك، تركت جثث القتلى السودانيون في الصحراء، ولم تقم القوات السعودية أو السودانية بأي عمل لاسترجاعها، ولم تعمد إلى إجراء صفقات مع الجانب اليمني بغية مبادلتها أو حتى تحديد أمكنة وجودها. وقد أظهر ناشطون سعوديون في الأشهر الأخيرة أشرطة فيديو لدعاة وهابيين يقومون بخطب مذهبية لتحريض الجنود السودانيون. وفي السياق ذاته، قالت وزارة الدفاع السودانية، في بيان لها، إن عمر البشير زار في 23 حزيران/ يونيو قبور قتلى القوات السودانية في مقابر البقع، أثناء وجوده في المدينة المنورة، من دون الإشارة إلى أعدادهم أو تاريخ مقتلهم.

بإقامة الشعائر الدينية». ودان نواب في البرلمان الكويتي، بدورهم، قرار الطرد، معتبرين أن «معادة الشعائر الحسينية جاءت في فترة محذرين من أنه في حال الاستمرار في هذا النهج، فإن القادم سيكون «خطيراً».

كان الكويتيون على موعد مع حملة «تفتين» جديدة قادها نواب التيار السلفي

تحذيرات لا يبدو أنها بعيدة من الواقع، في ظل تعاضم النفوذ الذي يتمتع به التيار السلفي في الكويت، وتواصله الحيوي مع الوهابية السعودية، في ارتباط عضوي تجلّت آخر مظاهره عقب «مؤتمر غرورني» الشهير، حيث بادر سلفيو الكويت إلى عقد مؤتمر



توقعت «اللجنة الدولية للصليب الأحمر» أن تصل حالات الإصابة بالكوليرا في مختلف المناطق اليمنية إلى مليون حالة، بحلول نهاية العام الجاري. وقال رئيس بعثة الصليب الأحمر في اليمن، ألكسندر فيت، إن عدد الحالات التي يشتبه في إصابتها بالكوليرا حتى الآن بلغت 750 ألفاً، فيما بلغ عدد الوفيات ألفين و119 حالة. وفي السياق، ورغم الاعتراض والضغط السعوديين، وافقت الأمم المتحدة أمس على تشكيل لجنة تحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان في حرب اليمن وتحديد المسؤولين عنها. (أ ف ب)

الحرريات

مضاد دعوا إليه سلفيين من غير دولة، في مقدمها السعودية، قرروا في ختامه أن «السلفيين هم أهل السنة»، وأن «ما عداهم من الفرق فرقة ذمها رسول الله»، رافضين نسبة الجماعات المتطرفة إلى «شيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام محمد بن عبد الوهاب».

إزاء ذلك، تظهر السلطات الكويتية أمام تحدي الحفاظ على «الوصفة» التي حمت بها، في ما مضى، التنوع الديني في البلاد، وأبقت هامش الحريات الذي تمتاز به عن بقية «شقيقاتها» في الخليج على قيد الحياة. هامش دائماً ما يتعرض لاختبارات يضيق من خلالها أو يتسع، إلا أن السننتين الأخيرتين أظهرتا أن حجم التماهي مع السياسات السعودية الراضية لأي فعل سياسي معارض بلغ مستوى قد ينسف «الصيغة» الكويتية، مع ما من المحتمل أن يؤدي إلى تبعات على الأمن والاستقرار.

بإقامة الشعائر الدينية». ودان نواب في البرلمان الكويتي، بدورهم، قرار الطرد، معتبرين أن «معادة الشعائر الحسينية جاءت في فترة محذرين من أنه في حال الاستمرار في هذا النهج، فإن القادم سيكون «خطيراً».

كان الكويتيون على موعد مع حملة «تفتين» جديدة قادها نواب التيار السلفي

تحذيرات لا يبدو أنها بعيدة من الواقع، في ظل تعاضم النفوذ الذي يتمتع به التيار السلفي في الكويت، وتواصله الحيوي مع الوهابية السعودية، في ارتباط عضوي تجلّت آخر مظاهره عقب «مؤتمر غرورني» الشهير، حيث بادر سلفيو الكويت إلى عقد مؤتمر

الطائفية والتحريضية والإساءة للتعابيش بين الطوائف». ولم يفت تلك الوسائل، طبعاً، التشديد على ارتباط مزعوم بين المطرودين وإيران التي «تتخذ من احتفالات عاشوراء مناسبة للتحرش بالكويت»، علماً بأن الدعاة المطرودين تبرز أسماؤهم في مجالات النشاط الديني الدعوي البحثي الخطابي، ولا صلة لهم بالممارسات السياسية.

على المقلب الكويتي، برزت ردود فعل منددة من قبل شخصيات ورجال دين، كان أبرزها بيان صدر باسم «علماء الكويت»، طالب الحكومة بالرجوع عن قرارها بإبعاد «جمع من خطباء المنبر الحسيني»، داعياً «أهل الحكمة والعقلاء في الحكومة إلى أن لا ينسحبوا إلى مثل هذه الأفعال التي يقف وراءها الطائفيون»، محذراً من أنه في حال الاستمرار في القرار «فإننا كعلماء سنتخذ كافة الإجراءات... لحماية الحقوق الدستورية الوطنية

هجومهم الأخير، كذلك ليست خافية خلفيات ذلك الهجوم والأعراض المتوخاة من ورائه. لكن علامة الاستفهام الكبرى ترسم حول موقف الحكومة الكويتية التي سارعت، بعد مرور ليلتين فقط من ليالي مراسم «عاشوراء»، إلى الاستجابة لمقتضيات الحملة، مُبلغة، عبر وزارة الداخلية، الدعاة الثلاثة بضرورة مغادرة الكويت. وحتى لا يبدو الأمر كأنه تجاوب مع دعوات الطباطبائي والمطيري وغيرهما، جاء الإعلان عنه عبر تسريبات نشرتها صحيفة «الجريدة» الكويتية.

تسريبات سرعان ما استبشرت بها المنابر الإعلامية الموالية للسعودية، بادئة ما ظهر أنه فعل احتفاء وتهليل لقيام الكويت بطرد ثلاثة «محرضين»، بدعاوى ذهبت إلى أبعد مما احتج به النواب السلفيون؛ إذ الصقت وسائل الإعلام السعودية بالدعاة الثلاثة صفة «المواقف

وترحيلهم عن البلاد، وكفّ بذاءاتهم في هذه الأيام الفاضلة والشهر الحرام عن أمهات المؤمنين والصحابة الكرام»، بحسب تعبير المطيري.

المفارقة أن الوجوه السلفية التي تصدرت هذه الحملة هي نفسها من أعلنت حرباً كلامية، قبل سنوات، على الحكومة الكويتية، بعدما منعت الأخيرة الداعية السعودي المتطرف، محمد العريفي، من دخول البلاد. حينها، وصف النواب السلفيون قرار الحكومة بـ«المختط وغير المدروس»، مطالبين بإلغائه «درعاً للفتنة»، بل بلغ الأمر حدّ التلويح بأنه «إذا تم منع دخول العريفي إلى البلاد فلدينا قوائم سوف نطالب بمنعها من الدخول»، والتهديد بأن «أي منع سيواجه بقوة حماية لمعتقداتنا ولرجال الدين الأجلاء».

ليس غريباً إذاً، على ضوء تلك المفارقات، أن يشنّ السلفيون